حرية الأديب من المنظور الإسلامي

يرى المعارضون للأدب الإسلامي أن فيه خطورة على حرية الأديب، ويرون أن في المعيار الخلقي، الذي يضعه الأدب الإسلامي نصب عينيه، قيداً لا يليق بعالم الأدب، ويعللون لذلك أنه قد «سرت قديما أنفاس من هذا النقد الخلقي - كما يقول الدكتور فتحي محمد أبو عيسى - كانت وراء معاناة بعض الشعراء وبلائهم، ومنهم (أبو العتاهية)، الذي شنع عليه منصور بن عمار ورماه بالزندقة حين قال متغزلا:

صديق بكر علي عيطة - مصر

إن المليك رآك أحسن خلقه ورأى جمالك
فحذا بقدرة نفسه حور الجنان على مثالك

وقال منصور بن عمار: أيصور الحور على مثال امرأة آدمية، والله لا يحتاج إلى مثال؟ وأوقع هذا على ألسنة العامة فلقي منهم بلاء»[1].

فالأستاذ الدكتور فتحي أبو عيسى، ومن يعارضون الأدب الإسلامي يدافعون عن مثل هذا الاتجاه الذي سلكه (أبو العتاهية) ومن على شاكلته، ويرون أن يترك لهم الحبل على الغارب، ليقولوا ما يشاؤون، ويعبثوا بالعقيدة والأخلاق كما يشاؤون بدعوى حرية الأديب. ولا أدري كيف يسمحون لأنفسهم أن يعلنوا عن ذلك، ويصرحوا به مع أنه اتجاه ظاهر الفساد، ومع

أنه يجعل من العقيدة أفكوهة يتفكه بها من لا خلاق لهم، ولا التزام في أدبهم، ويحيل الأخلاق والأعراض إلى لحوم عارية تنهشها الأقلام غير المسؤولة.

والعجيب الغريب، أن هذا الاتجاه الذي يدعو إلى حرية الأديب، التي لا تقف عند حد، ولا تلتفت إلى دين، ولا تأخذ في عين الاعتبار بمقتضيات العقيدة أو الأخلاق والفضيلة، وقد وجد من يدعو له صراحة بلا مواربة، وينافح عنه باللسان والسنان، ولذا رأينا شاعراً حداثياً مثل «حلمي سالم» يقول شارحاً وجهة نظره في حرية الأديب: «للشاعر حرية أن يبدع كما يقتضي إبداعه، لا كما يرى له السابقون أو المعاصرون. وهذه الحرية البديهية لا يعترف بها للشاعر الكثيرون من الأوصياء على العرش!».

ثم يندد بالنقاد الذين يعلون من قيمة الأخلاق والدين والآداب النفسية، وهم يقيمون دولة النقد الأدبي على أسس ثابتة راسخة من الدين والأخلاق والفضائل، مقدرين للكلمة قيمتها، وللأديب دوره في تنشئة النفوس؛ وتربيتها على دعامة من العفة وحسن الأدب، حينما يتخذ سلاحه من الكلمة المؤثرة والصورة الأدبية الرائعة، والفن الجميل الأصيل.. يقول الكاتب ساخراً منهم ومن قيمهم: «ثمة، كذلك، قمع القيم التقليدية الراسخة، التي لا يجوز خدشها وعلى رأس هذه القيم، الثالوث المقدس: السياسة، الجنس، الدين. تقول لنا سلطة القيم التقليدية الراسخة: إن هذه المحرمات الثلاثة حرز حريز لا يصح الاقتراب منها.

ففي الأولى يواجهك سيف السجن، وفي الثانية يواجهك سيف العيب، وفي الثالثة يواجهك سيف الحرام.

وفي ظني - ولا يزال الكلام لحلمي سالم - أن الشعر لم يخلق إلا لاجتراح هذه المحرمات الثلاثة خصوصاً، حيث لا عيب ولاحرام في الشعر، مثلما لا حرج في العلم. وقد أعلمنا الأقدمون أن شعر حسان بن ثابت كان قوياً مكيناً في الجاهلية، ولما دخل الإسلام لان وضعف، وأن الشعر بابه الشر.

والتراث الذي يرفع في وجوهنا - على رأس عريضة الاتهام - زاخر بالاجتراحات الكبيرة لهذه المحرمات الثلاثة.

هذا التراث -السلطة-، يطلب منك أن تقتفي أثر السابقين حتى تكتسب شرعية الوجود، فأنت تقيَّم دائماً بالقياس إلى ذلك التراث الشعري».

ثم يرثي حلمي سالم، لحال الشاعر الذي يجد نفسه أمام قيم دينه ومجتمعه وآداب النفس التي يجب أن يتحلى بها قائلاً: «هكذا يجد الشاعر الجديد نفسه في قاعة المحكمة - في آخر عقود القرن العشرين - متهماً، وشهود الإثبات ضده هم: امرؤ القيس، والمعري، والشريف الرضي، وأحمد شوقي!» ساخراً بهم، هازئاً بما كانوا عليه من قيم شعورية وفكرية وخلقية وفنية، حيث لم يعودوا - فيما يرى الكاتب

فتحي محمد أبو عيسى

- يصلحون «لآخر عقود القرن العشرين».

ثم يختم هذا المقطع من مقاله قائلا: «كأن هذا التراث هو الجمال التام، الذي اكتمل مرة إلى الأبد، وأي خروج عليه - عند رافعي سيف التراث القامع - تدمير للهوية القومية، وتفريط في التركة المقدسة»[٢].

فحلمي سالم ومن لف لفه من دعاة «اجتراح المحرمات»، يريدونه «أدباً» لا دين له، ولا خلق، ولا عرف، ولا قواعد.. كما يريدونه «أديباً» لا يرعى للدين حرمة، ولا يقيم للعقيدة معيارا، ولا يرى للأخلاق قيمة.. وهذا كله تحت ستار حرية الأديب.

ولا يعني هذا أن الدين يصادر من الأديب حرية الرأي، أو يكبل انطلاقته ويحد من حركته؛ وإنما ينظمها بحيث تنطلق هذه الحرية في مجراها الطبيعي الذي يحده شاطئان قويان يمنعانه من الانسياب والفوضى: هذان الشاطئان هما الدين والأخلاق في جانب، والفن القائم على الأصالة والمعاصرة من جانب آخر.

«وفي وسعنا أن نستشف تلك القيود من حديث السفينة، فقد روي عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال: «إن قوماً ركبوا في سفينة فاقتسموا، فصار لكل منهم موضع، فنقر رجل منهم موضعه بفأس، فقالوا: ما تصنع؟ قال: هو مكاني أصنع فيه ما أشاء، فإن أخذوا على يده نجا ونجوا، وإن تركوه هلك وهلكوا».

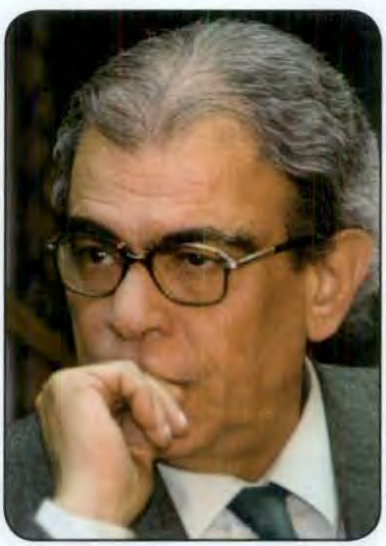

حلمي سالم

والحديث الشريف كما ترى يقر مبدأ حرية تصرف الأفراد فيما خولهم الله عز وجل، ويطلق لهم العنان في ذلك.. حتى إذا أساؤوا استعمال هذه الحرية على وجه يضر بأنفسهم أو بغيرهم تصدى لهم، وأخذ على أيديهم، وحال دونهم ودون العبث بهذه الحرية حرصاً على مصلحتهم الفردية أولاً، ومصلحة مجتمعهم ثانيا. فإن أخذوا على يده نجا ونجوا، وإن تركوه هلك وهلكوا.

ويبدو لنا أن من واجب المجتمع الإسلامي - ممثلاً بولي الأمر - أن يصادر حرية القول التي منحت للأدباء وغيرهم إذا رأى فيها خطراً يهدد سلامة المجتمع وأمنه العقدي أو الأخلاقي، أو الاجتماعي، أو الاقتصادي»[٣].

ولذا كان هذا الموقف الرائع للقضاء المصري العادل؛ حينما أعاد للأدب - في النصف الأول من القرن العشرين - وجهه الإسلامي المشرق، بهذه المحاكمة الرائعة، التي رجعت بالكاتب إلى جادة الصواب، معترفة بفضله من جانب، ومصححة له جنوحه من جانب آخر، بعد أن لعبت به رياح الشهرة والمجد، ونقصد بذلك، ما جاء في محاكمة كتاب «في الشعر الجاهلي» الذي كتبه الدكتور طه حسين - رحمه الله - في بداية حياته الأدبية، وقد جاء فيه - بدعوى حرية الرأي في مجال البحث العلمي - ما يمجه الذوق الإسلامي العام، وتأباه عقيدة

المسلمين؛ حتى قام بعض شباب الأزهر الشريف برفع دعوى ضد مؤلفه الدكتور طه حسين أمام القضاء المصري. وقد أسفرت المحاكمة عن شطب ما جاء في هذا الكتاب من أخطاء عقدية، وعبارات تلفظها أمة تحترم دينها وعقيدتها. ومن المفيد هنا أن نسجل بعض ما جاء في هذا الكتاب، مما كان موضع مؤاخذة وحساب كما ورد في الوثيقة التي نشرتها مجلة فصول:

«وحيث قد اتضح من أقوال المبلغين أنهم ينسبون للمؤلف أنه طعن على الدين الإسلامي في مواضع أربعة من كتابه:

الأول - أن المؤلف أهان الدين الإسلامي بتكذيب القرآن في إخباره عن إبراهيم وإسماعيل، حيث ذكر في (ص٢٦) من كتابه: «للتوراة أن تحدثنا عن إبراهيم وإسماعيل، وللقرآن أن يحدثنا عنهما أيضا، ولكن ورود هذين الاسمين في التوراة والقرآن لا يكفي لإثبات وجودهما التاريخي.

والثاني - ما تعرض له المؤلف في شأن القراءات السبع المجمع عليها والثابتة لدى المسلمين جميعاً، وأنه في كلامه عنها يزعم عدم إنزالها من عند الله، وأن هذه القراءات إنما قرأتها العرب حسب ما استطاعت لا كما أوحى الله بها إلى نبيه. مع أن معاشر المسلمين يعتقدون أن كل هذه القراءات مروية عن الله تعالى على لسان النبي صلى الله عليه وسلم.

والثالث - ينسبون للمؤلف أنه طعن في كتابه على النبي صلى

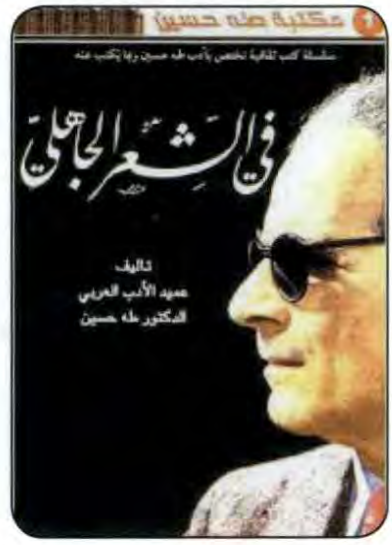

الله عليه وسلم طعناً فاحشاً من حيث نسبه.

والرابع - أن المؤلف أنكر أن للإسلام أولية في بلاد العرب، وأنه دين إبراهيم، إذ يقول في (ص٨٠): أما المسلمون فقد أرادوا أن يثبتوا أن للإسلام أولية في بلاد العرب كانت قبل أن يبعث النبي، وأن خلاصة الدين الإسلامي وصفوته هي خلاصة الدين الحق الذي أوحاه الله إلى الأنبياء من قبل».

وقد قامت النيابة باستجواب الدكتور طه حسين حول ما ورد في كتابه «في الشعر الجاهلي» مما يتنافى وعقيدة المسلمين وكان موضع شكوى. وتبين أنه من خلال إجاباته سلامة عقيدته، وهذا شيء مهم في القضية، كما أن هذه الآراء التي تضمنها كتابه كانت قائمة على الافتراضات البحتة، التي تأثر فيها بالمستشرقين.

جاء في تقرير النيابة ما يلي: «والذي نراه نحن أن موقف المؤلف لا يختلف عن موقف الأستاذ هوار حين يتكلم عن شعر أمية بن أبي الصلت، وقد وصفه المؤلف بقوله:«مع أني من أشد الناس إعجاباً بالأستاذ هوار، وبطائفة من أصحابه المستشرقين، وبما ينتهون إليه في كثير من الأحيان من النتائج العلمية القيمة في تاريخ الأدب العربي، والمناهج التي يتخذونها للبحث، فإني لا أستطيع أن أقرأ مثل هذا الفصل دون أن أعجب كيف يتورط العلماء أحياناً في مواقف لا صلة بينها وبين العلم».

ثم يعلق التقرير على هذه

العبارة التي كتبها د. طه حسين في كتابه فيقول: «ونحن لا نفهم كيف أباح المؤلف (طه حسين) لنفسه أن يخلط بين الدين والعلم، وهو القائل: إن الدين يجب أن يكون بمعزل عن هذا النوع من البحث الذي هو بطبيعته قابل للتغيير والنقض، والشك والإنكار.. وأننا حين نفصل بين العلم والدين نضع الكتب السماوية موضع التقديس، ونعصمها من إنكار المنكرين، وطعن الطاعنين.. ولا ندري لم يفعل غير ما يقول في هذا الموضوع.

والذي يحفظه التاريخ ولا ينساه في هذه القضية، وما انتهت إليه، أن الآراء التي تصادم عقيدة المسلمين وموروثاتهم، والتي وردت في هذا الكتاب، قد عدلت أو حذفت، وكان ذلك هو السبيل الوحيد لإجازة نشره[٤].

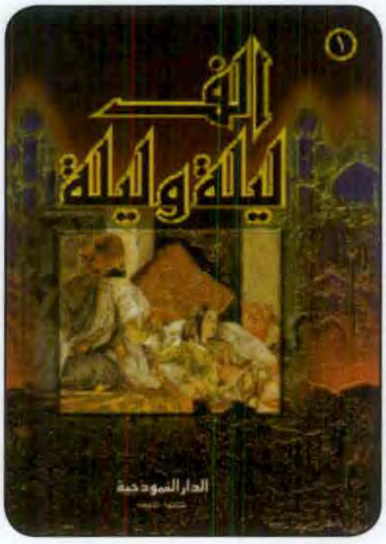

قضية أخرى من قضايا الأدب، وهي مما يذكر أيضاً بالفضل والخير للقضاء المصري العادل في محافظته على القيم الاجتماعية والأخلاقية، التي جاء بها الاسلام، دين العفة والطهارة؛ من خلال هذه الأحكام الصادرة من محكمة آداب القاهرة ضد كتاب «ألف ليلة وليلة» في القضية رقم (١١٤٢)، سنة ١٩٨٥م، آداب القاهرة؛ حيث كان هذا الكتاب يشمل على صور وتعليقات تتنافى وآداب الإسلام، وما يجب أن يتسم به الأدب من العفة والنظافة، وهو ما يتفق مع منطق «الأدب الإسلامي» حتى قبل أن ترتفع الأصوات عالية منادية به.

فلقد جاء في قرار النيابة: «وإذ باشرت النيابة العامة تحقيق الواقعة في ١٩٨٥/٣/٥م، أثبت المحقق بعد اطلاعه على نسخة من كتاب «ألف ليلة وليلة» المضبوط، وكذا كتاب «تسهيل المنافع» وتبين أن كلاً منهما يحوي العديد من الألفاظ والعبارات المنافية للآداب».

«وحيث إنه لما كان ما تقدم وكانت النسخ المضبوطة من مؤلف ألف ليلة وليلة قد طبعت وأعدت للبيع للجمهور - ولم تكن مجرد نسخ محفوظة في إحدى المكتبات العامة لتكون تحت يد الباحثين المتخصصين في شؤون التراث والمؤرخين للحركة الأدبية بما مرت به من مراحل تطور، فإن المحكمة والحال كذلك تقرر أن هدف المتهم من طبع ونشر هذا المؤلف بصورته - التي ضبطت نسخه - والذي يحوي العديد من روايات كيفية اجتماع الجنسين، والألفاظ الجنسية الصريحة والسوقية البذيئة، والأشعار المكشوفة الفاضحة، وليس هو نشر التراث، بل هدفه تحقيق أكبر عائد من الأرباح الشخصية مستغلاً في ذلك اسم التراث، وليس أدل على ذلك من قيامه بطبع طبعتين مختلفتين من نفس المؤلف».

وحيث إنه لما كان ذلك، وكانت محكمة النقض قد قضت بأن الكتب التي تحوي روايات لكيفية اجتماع الجنسين، وما يحدثه ذلك من اللذة كالأقاصيص الموضوعة لبيان ما تفعله العاهرات في التفريط بأعراضهن، وكيف يعرضن سلعتهن،

وكيف يتلذذن بالرجال، ويتلذذ الرجال بهن، هذه الكتب يعتبر نشرها انتهاكاً لحرمة الآداب، وحسن الأخلاق لما فيه من الإغراء بالعهر، وخروجاً على عاطفة الحياء، وهدماً لقواعد الآداب العامة المصطلح عليها، والتي تقضي بأن اجتماع الجنسين يجب أن يكون سرياً، وأن تكتم أخباره، ولا يفيد في هذا الصدد القول: إن الأخلاق تطورت في مصر، بحيث أصبح مثل تلك الكتب لا ينافي الآداب العامة استناداً إلى ما يجري في المراقص ودور السينما وشواطئ الاستحمام؛ لأنه مهما قلت عاطفة الحياء بين الناس فإنه لا يجوز للقضاء التراخي في تثبيت الفضيلة».

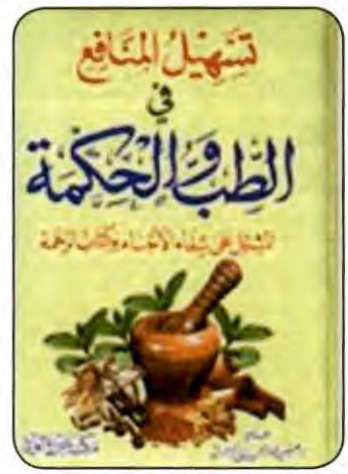

إلى أن جاء هذا الحكم:

«فلهذه الأسباب: «حكمت المحكمة حضورياً اعتبارياً، أولاً: بتغريم المتهم خمسمائة جنيه، ومصادرة النسخ والأكلاشيهات المضبوطة، والمصروفات الجنائية. ثانياً: عدم قبول الدعوى المدنية، وألزمت رافعها المصروفات ومبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة»[٥].

إن الالتزام بقواعد الدين والأخلاق والآداب النفسية، لا يشكل عنصر ضغط أو إكراه للأديب المسلم، وهو «لا يمكن أن يعوق حرية الإبداع في أي موضوع من الموضوعات، وخاصة أن الالتزام في أدبنا الإسلامي يأتي من قناعة ذاتية، وينبع من ضميرنا وليس مفروضا علينا، ومادام الأمر كذلك فمن أين تأتي القيود!؟.. إن الالتزام الذاتي غير الإلزام المفروض من خارج ذات الأديب، ولقد كتب الأديب المسلم عن المرأة؛ لأنه لا يمكن تجاهل مشاعرها وأفكارها، كتب عنها حبيبة وزوجة وأماً وابنة، وعالج الحب والجنس بدرجات متفاوتة لهدف معين، وليس للإثارة والإفساد، والحكم يأتي في النهاية من محصلة العمل الفني والتأثير الكلي للعمل الفني»[٦]

يقول الدكتور عبد الباسط بدر، رداً على من يدعي أن في الالتزام العقدي والأخلاقي قيدا على حرية الأديب، وتضييقاً لآفاق تجربته: «إذا كانت تجربة الأديب الملتزم التزاماً جدياً قوياً بعقيدته تتوجه - أو تتأثر على أقل تقدير - بحدود هذه العقيدة، فهل يكون نتيجة ذلك أن تضيق آفاق التجربة..؟ وهل يؤثر ذلك التوجيه على الجانب التلقائي والإلهام والحلم في التجربة؟ ألا يخشى من طغيان جانب الوعي عليه..؟

في ظني أن الجواب على هذه الأسئلة يختلف باختلاف المعتقد الذي يرتبط به الأديب، على افتراض أن ارتباطه عفوي وصادق، فإذا كان المعتقد محدود الآفاق لا يعالج من قضايا الإنسان إلا جانباً محدوداً، ولا يملك إلا رؤية ضيقة، ولا يقدم حلولاً تناسب الفطرة البشرية ومنازعها الأساسية. إذا كان المعتقد كذلك فإن الفرد الذي يعتنقه مقيد بمساحة ضيقة، ومضطر إلى أن يحشر قضاياه كلها في الزاوية الضيقة التي يحددها معتقده.

والعقيدة الإسلامية آفاقها بلا حدود، تفتح المجال واسعاً أمام تجربة الأديب المسلم، لأنها

ترتبط بعالم الواقع كما ترتبط بعالم الغيبيات، وتلبي حاجة الإنسان الفطرية إلى كل شيء: إلى البحث عن الحقيقة، وإلى الصراع مع عوامل الهدم، وإلى النضال الدائم للتغيير نحو الأفضل، وإلى معطيات الأمن والاستقرار، وإلى الركون إلى قوة قاهرة ترعى، وإلى عدالة مطلقة تعيد إلى النفوس المضطهدة ما اغتصب منها، وإلى فردوس يحقق الأمن والاستقرار للذات التي فقدت الأمن والاستقرار»[٧].

هذه هي العقيدة التي تعيش في وجدان الأديب المسلم، ويتنسم عبيرها الفواح، لترتسم في تصوره مثاليات رحبة تصل ما بين السماء والأرض من ناحية، وتربط بين الدنيا والآخرة من ناحية ثانية.

«ثم إن الأديب الإسلامي - يقول الدكتور بدر - يواجه في حياته أحد احتمالين: الأول أن يعيش في عالم لا يجد فيه تطابقاً بينه وبين المثال الذي يصبو إليه، فتكون تجربته الشعورية في توتر دائم تحيط بها الرغبات المكبوتة في اللاشعور، والسعي الحثيث إلى تحقيقها، وجميع دوافع الحلم الأخرى، فهو يعيش في مجتمع غارق بالجاهلية إلى قمة رأسه ثائراً عليها، منكراً كل وضع غير صحيح.. وهو أيضاً يعيش الإسلام في أعماقه.. وفي سلوكه - ما استطاع، وبقدر ما يسمح له المجتمع الجاهلي - وبأفكاره ومشاعره، وينظر إلى ما حوله من زوايا إسلامية محضة، وفي هذه الحالة سيكون تأثره عالياً وسيكون منتجاً أبدع إنتاج.

والحالة الثانية أن يعيش في مجتمع يجد فيه حداً أدنى من التطابق بين المثال والواقع، فيكون لديه جزء من دوافع التوتر الأولى لاستكمال بناء المثال في الواقع، كما يكون لديه فرصة أكبر ليعيش النوع الآخر من التوتر، توتر الانسجام والتفوق فيه»[٨].

وهكذا، نرى العقيدة الإسلامية الصحيحة، والالتزام الأخلاقي بالفضائل، والتمسك بالآداب النفسية والسلوك العف النظيف، لدى الشاعر.. كل ذلك لا يشكل عائقاً يحد من حرية الأديب، أو انطلاقة الشاعر، بل إذا بلغت به العقيدة مداها، وامتدت في ضميره أطرافها، وانساب بين جوانحه سلسالها، ثم فاضت على فكره وتصوراته ومشاعره انفسحت الحياة أمامه بلا حدود، وامتدت أطرافها طولاً وعرضاً وعمقاً، وعند ذلك تصبح العقيدة في وجدان الأديب المسلم خيراً وبركة عليه، وعلى نتاجه الأدبي. ■

الهوامش:

(١) اقرأ مجلة «اللغة العربية» العدد الثاني عشر، مقال الدكتور فتحي محمد أبو عيسى.

(٢) فصول، المجلد الحادي عشر، العدد الثالث، ص٩٩-١٠٠، مقال: «حول الشعر والحرية - الجماعات النقدية المتطرفة».

(٣) د. عبدالرحمن رأفت الباشا، نحو مذهب إسلامي في النقد والأدب، ص١٥٠.

(٤) اقرأ قرار النيابة في كتاب «الشعر الجاهلي»، مجلة فصول، قسم «وثائق»، المجلد التاسع، أكتوبر ١٩٩٠م.

(٥) اقرأ محاكمة «ألف ليلة وليلة»، وثائق، أربعة أحكام صادرة بخصوص هذا الكتاب، والفقرات المنقولة أخذت من الحكم الأول، مجلة فصول، المجلد الثاني عشر، العدد الرابع.

(٦) د. نجيب الكيلاني بتصرف يسير اقتضاه المقام، مجلة «الوعي الإسلامي»، العدد ٢٤٧، رجب ١٤١٥هـ، ديسمبر ١٩٩٤م.

(٧) مقدمة لنظرية الأدب الإسلامي، ص٣٧-٣٩.

(٨) السابق، ص٤٠ - ٤١.